الصباح الاقتصادية
12
العدد 2899 - السنة العاشرة
الإثنين 3 صفر 1439 - الموافق 23 أكتوبر 2017
Monday 23 October 2017 - No.2899 - 10th Year

«السعري» ينجو من الهبوط

البورصة تشهد 2422 صفقة بـ 6.5 ملايين دينار

تبيان مؤشرات البورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشرها السعري 16ر99 نقطة ليصل إلى مستوى 6650ر06 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر26 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليخسر 0ر07 نقطة ليصل إلى 431ر45 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر02 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 2ر6 نقطة ليصل إلى 1002ر2 نقطة بنسبة بلغت 0ر27 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 57ر8 مليون سهم تمت عبر 2422 صفقة نقدية بقيمة نقدية بلغت 6ر5 مليون دينار كويتي (نحو 21ر2 مليون دولار أمريكي).

وتابع بعض المتعاملين إفصاحا من شركة (جياد القابضة) حول إغلاق باب الإكتتاب في زيادة رأس مال الشركة علاوة على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن عدم إلغاء إدراج أسهم شركة (مشرف) حيث سيجتمع مجلس الإدارة أمس لتفويض الإدارة التنفيذية لمباشرة إجراءات تخصيص الأسهم المكتتب فيها لدى جهات الاختصاص.

كما تابع هؤلاء إفصاحا مكملا من مجموعة (الامتياز الاستثمارية) بخصوص معلومات جوهرية إضافة إلى إفصاح من (ميزان القابضة) بشأن تداول غير اعتيادي على سهمها وتنفيذ بيع أوراق مالية لصالح حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وكانت أسهم شركات (المستثمرون) و(كويتية) و(الامتياز) و(الإثمار) و(صكوك) و(عقارات ك) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (سيتما) و(وربة ت) و(قيوين ا) و(اكتتاب) و(أسمنت أبيض) و(فجيرة ا) الأكثر ارتفاعا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (أغذية) و(تجارة) و(رمال) و(أريد) و(آسيا) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 47 شركة وانخفاض أسهم 47 شركة في حين شهدت أسهم 17 شركة ثباتا من إجمالي 111 تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 3ر3 مليون سهم تمت عبر 378 صفقة نقدية بقيمة مليوني دينار (نحو 6ر5 مليون دولار).

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم المحلي بنسبة 0.53 في المئة سبتمبر الماضي

أظهرت الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية أمس الأحد ارتفاع معدل التضخم المحلي بنسبة 0ر53 في المئة في شهر سبتمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2016.

وقالت (الإحصاء) في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ان أسعار مجموعة المواد الغذائية ارتفعت في سبتمبر بنسبة 0ر65 في المئة في حين شهدت استقرارا على أساس سنوي.

وأضافت ان الرقم القياسي في المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) ارتفع على أساس سنوي بنحو 2ر06 في المئة وارتفع على أساس شهري بنسبة 0ر09 في المئة فيما ارتفع في المجموعة الثالثة (الكساء وملبوسات القدم) بنسبة 1ر91 في المئة على أساس سنوي وارتفع بنسبة 0ر19 في المئة على أساس شهري.

وذكرت ان معدل التضخم في المجموعة الرابعة (خدمات المسكن) انخفض بنسبة 1ر75 في المئة على أساس سنوي في حين ارتفع في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة) بنسبة 3ر69 في المئة.

وأفادت ان المجموعة السادسة (الصحة) شهدت ارتفاعا في سبتمبر الماضي بنسبة 0ر39 في المئة على أساس سنوي في حين ارتفعت المجموعة السابعة (النقل) بنسبة 1ر72 في المئة على أساس سنوي وارتفعت بنسبة 0ر68 في المئة على أساس شهري.

وبينت أن المجموعة الثامنة (الاتصالات) شهدت انخفاضا بنسبة 0ر10 في المئة على أساس سنوي في حين ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيهية والثقافية) على أساس سنوي بنسبة 5ر44 في المئة كما ارتفع أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) على أساس سنوي بنسبة 1ر9 في المئة.

وأضافت (الإحصاء) ان الرقم القياسي لمجموعة (المطاعم والفنادق) شهد ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 3 في المئة كما شهدت مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 2ر83 في المئة.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس التغير بمستويات الأسعار عموما بين فترتين اما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس التضخم أو الانكماش الاقتصادي اذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

خلال افتتاح ملتقى ومعرض البديل الإستراتيجي والصناعات التحويلية

نمر: «التجارة» حريصة على دعم الصناعات الوطنية لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي

الشيخ نمر فهد الصباح

أكد الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة الكويتية الشيخ نمر فهد الصباح أمس الأحد حرص الوزارة على دعم ومساندة الصناعات الوطنية بما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل للشباب الكويتيين.

وأوضح الشيخ نمر الصباح في كلمة خلال افتتاح ملتقى ومعرض البديل الاستراتيجي والصناعات التحويلية الذي تنظمه الجماعة التطوعية لتنمية الطاقة ان الحكومة الكويتية تسعى دائما لتحقيق التنمية المستدامة لتنفيذ الرؤية الأميرية السامية بتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي.

وأضاف ان الملتقى الذي يستمر يومين يعد فرصة كبيرة تعمل من خلاله الحكومة على تقديم التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص للمضي قدما في مجال الصناعات التحويلية التي «تشكل المستقبل الواعد وتمثل احد السبل الاستراتيجية في دعم الدخل الوطني».

وأشار الى حرص (التجارة) على المشاركة في الفعاليات التي تسهم بشكل كبير في تشكيل وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو الطريق السليم لافتا الى ان دولة الكويت لديها جميع المقومات للنهوض بمثل هذه الصناعات بشكل موسع بما يحقق الاهداف المنشودة والعمل على تأسيس اقتصاد قوي على مختلف الصعد والمجالات.

من جانبها قالت رئيسة الجماعة التطوعية للطاقة الدكتورة غدير الصقعبي في كلمة مماثلة ان الملتقى يعد فرصة جيدة لجمع الافكار والمبادرات الايجابية الخاصة بتعزيز وتنويع مصادر الدخل الوطني تحت سقف واحد والخروج بتوصيات ومقترحات لانجاح الهدف من الملتقى.

وأضافت الصقعبي ان الملتقى يمثل انطلاقة حقيقة نحو ايجاد بدائل اخرى للدخل القومي وتوفير فرص عمل حقيقة للشباب الكويتي.

من جهته قال نائب الرئيس التنفيذي في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة احمد الجميلي في كلمته ان الصناعات التحويلية ستسهم في توفير جزء كبير من الطاقة فضلا عن فوائدها الكثيرة المتنوعة مؤكدا اهمية أوراق العمل التي قدمها ممثلو الجهات المشاركة بالملتقى.

ويهدف الملتقى المقام برعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بشراكة استراتيجية مع وزارة الدولة لشؤون الشباب وبرعاية مؤسسة البترول الكويتية الى تشجيع القطاع الخاص للدخول في الصناعات التحويلية وتسليط الضوء على فرص استثمارية جديدة للدخول في خصخصة ناجحة تعتمد على مخرجات المصانع.

«بيتك» يحصد جائزة «بنك العام» على مستوى البنوك الإسلامية في العالم

مازن الناهض متسلما الجائزة

حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك» ثلاث جوائز من مجلة The Banker العالمية المتخصصة في الشؤون المصرفية والتابعة لمجموعة «FinancialTimes» البريطانية الشهيرة، وهي جائزة «بنك العام» في العالم لعام 2017، وجائزة «بنك العام» في الشرق الأوسط، و«بنك العام» في الكويت وذلك على مستوى البنوك الإسلامية.

وخلال تسلمه الجوائز الثلاث في حفل الجوائز الذي أقيم على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي The 2017 IMF and the World Bank في واشنطن، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك»، مازن سعد الناهض، ان «بيتك» نجح في تقديم منظومة متكاملة من الخدمات النقدية والتمويلية والمصرفية سبق فيها منافسيه، وواكب توقعات عملائه واستطاع أن يحقق مواءمة واضحة بين الالتزام بالقواعد والتطبيقات الشرعية التي تعد احد أهم أسس العمل في «بيتك» وبين أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا العمل المصرفي.

وأوضح الناهض ان «بيتك» يستند على أرضية صلبة ويتميز بأداء مهني رفيع المستوى وعمل منهجي وتنوع وقدرة على المنافسة وقيادة صناعة التمويل الاسلامي في العالم، منوها بريادة «بيتك» في مجال المعاملات المالية الإسلامية كونه أول بنك اسلامي في الكويت ويتمتع بسجل حافل وتاريخ مشرف وتواجد فعال ونجاح في العديد من الأسواق العالمية. كما يمتلك «بيتك» خبرات واسعة في العمل المصرفي الاسلامي وترتيب كبرى صفقات الصكوك، وكذلك قيادة تمويل مشاريع تنموية عملاقة في مجال البنى التحتية بما يغطي العديد من القطاعات الحيوية ويساهم بدفع عجلة الاقتصاد، الامر الذي يجعل من «بيتك» أفضل البنوك الاسلامية في العالم.

واختارت مجلة The Banker «بيتك» لهذه الجائزة بناء على عدة معايير عالمية وأسس ومؤشرات مالية منها المبادرة والابتكار في المنتجات والخدمات وكفاءة الأداء والانتشار الجغرافي، إوكذلك بناء على مؤشرات تعود إلى مجموع حقوق الملكية وفوق مؤشر كفاية رأس المال وإجمالي الموجودات، اضافة الى توصيات لجنة تحكيم خاصة مؤلفة من خبراء ومحللين متخصصين في قطاع الصيرفة الإسلامية من جميع أنحاء العالم.

وتعتبر مجلة The Banker من المجلات الرائدة في مجال المال والاعمال، تابعة لمجموعة «FinancialTimes» البريطانية ، تأسست سنة 1926.

رعد: يتوجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنويع مصادر الدخل في الكويت

فراس رعد

أعرب مدير البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد عن تفاؤله بالإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة الكويتية لاسيما في مجال تحسين ممارسة الأعمال.

وقال رعد إن النقاشات التي جرت بين وزارتي المالية والتربية في الكويت والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي كانت "جيدة وبناءة" وجرى خلالها استعراض ابرز التحديات التي تواجه الكويت.

وأشار إلى استراتيجية مجموعة البنك الدولي التي أعلن عنها رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم والمرتكزة على دعم النمو الاقتصادي الضامن لجميع فئات المجتمع وتعزيز قدرة المجتمعات على تحمل الكوارث الطبيعية والأزمات الناتجة عنها والاستثمار في رأس المال البشري ولاسيما في مجالي الصحة والتعليم.

وتطرق الى أزمة انخفاض اسعار النفط بعد عام 2014 والتي نتج عنها اتخاذ إجراءات مالية من قبل الدول المصدرة للنفط للتصدي له مؤكدا ان "النمو الاقتصادي في الكويت لم يتباطأ كثيرا اذ تراوح بين اثنين وثلاثة في المئة خلال عامي 2015 و2016 وهذا يعود الى الإنفاق المستمر في المشاريع الرأسمالية الكبيرة".

وذكر رعد ان تقديرات البنك الدولي لعام 2017 تشير إلى أن هذا النمو سيتباطأ بسبب الاتفاق ما بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والدول الاخرى لخفض إنتاج النفط فيما توقع ارتفاع النمو الى حوالي 5ر03 في المئة بحلول عام 2019 وعودته الى ما كان عليه في عام 2015.

وشدد مدير البنك الدولي في الكويت على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة على المديين المتوسط والبعيد لتنويع مصادر الدخل في دولة الكويت موضحا ان رؤية سمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح التنموية ترمي إلى تنويع مصادر الاقتصاد والاعتماد على القطاع الخاص لخلق فرص عمل للكويتيين.

وأضاف "نحن متفائلون بالإجراءات التي تتخذها الحكومة حاليا سواء في الجانب المالي او في الجانب الهيكلي والاقتصادي".

وفيما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال قال الدكتور رعد إن الحكومة الكويتية حققت الكثير من الانجازات العام الماضي ومنها إنشاء مركز الكويت للأعمال (إدارة النافذة الواحدة) تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة والذي يشكل نافذة واحدة كاملة متكاملة لاستصدار تراخيص الشركات.

وقال ان ما حققته الكويت يستحق "الشكر والتقدير" لافتا الى انجازاتها الملموسة في بيئة الأعمال.

واعرب عن الامل في ان يتضمن تقرير (ممارسة الأعمال السنوي) الذي يصدره البنك الدولي نهاية الشهر الحالي انجازات الكويت.

من جانب آخر تحدث الدكتور رعد عن المؤتمر الدولي الذي ستستضيفه الكويت لإعادة إعمار المناطق المحررة بالعراق في مطلع عام 2018 تماشيا مع مبادئها في دعم الأشقاء ورسالتها الإنسانية السامية باعتبارها (مركزا للعمل الإنساني).

وقال إن البنك الدولي يعمل مع الصندوق الكويتي للتنمية والحكومة العراقية لاتخاذ الخطوات التحضيرية لتنظيم هذا المؤتمر الذي يعكس التوجه النبيل والانساني للكويت قيادة وحكومة وشعبا تجاه الأشقاء في العراق.

«ضمان الاستثمار»: 24.2 مليار دولار إجمالي ضمانات 17 هيئة تأمينية

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان الاستثمار) أن إجمالي الضمانات التي وفرتها 17 من هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية بلغت 2ر24 مليار دولار خلال عام 2015.

وذكرت المؤسسة في نشرتها الفصلية الثالثة للعام الحالي الصادرة امس الأحد ان عمليات الضمان المقدمة من 50 مؤسسة حول العالم ارتفعت بمعدل 5ر2 في المئة إلى 9ر1 تريليون دولار خلال العام الماضي.

وأضافت أن تلك الضمانات تضمنت 94 في المئة لضمان ائتمان الصادرات تغطي أكثر من 9 في المئة من تجارة العالم السلعية والبقية لضمان الاستثمار تغطي نحو 14 في المئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية المتجهة إلى الدول النامية.

وذكرت أن القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية العام الماضي بلغت نحو 6ر14 مليار دولار حيث تم انجاز نحو 80 في المئة منها خلال السنوات العشر الأخيرة وذلك بعدما حققت نموا في عملياتها من مليار دولار عام 2008 إلى نحو 325ر1 مليار دولار عام 2016.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية والمصدرة للسلع إلى الدول العربية والعالم بينت المؤسسة أن السعودية حلت في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 3107 مليار دولار وبنسبة 9ر27 في المئة من مجمل العمليات خلال الفترة بين 2008 إلى 2016.

وأضافت أن الكويت حلت في المرتبة الثانية بقيمة 31ر2 مليار دولار وبنسبة 7ر20 في المئة من الإجمالي خلال الفترة بين 2008 إلى 2016 ثم الإمارات بقيمة 795 مليون دولار وبنسبة 1ر7 في المئة.

وأفادت بأن تونس حلت في المرتبة الرابعة بقيمة 753 مليون دولار وبحصة تبلغ 8ر6 في المئة ثم لبنان بقيمة 703 ملايين دولار وبنسبة 3ر6 في المئة.

وأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت بين 21 دولة عربية وعدد من الهيئات العربية والدولية وتقوم بأعمالها من دولة الكويت منذ منتصف عام 1975.